الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة السابعة عشرة | 24 فبراير 2025 م | 25 شعبان 1446 هـ | الإثنين | No. 5114

الاحتلال ينشر وحدة دبابات بجنين ويؤكد استعداده للبقاء في المخيمات

«حماس» تتهم نتنياهو بتعطيل الاتفاق وتطالب الوسطاء بالتدخل

عائلات الأسرى الفلسطينيين انتظرت لساعات عدة الإفراج عن أبنائها قبل أن تعلن إسرائيل التأجيل

قوات الاحتلال تواصل منع النازحين الفلسطينيين من العودة إلى مخيم جنين

«وكالات» : استنكرت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» أمس الأحد إرجاء إسرائيل الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، واتهمت رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالسعي إلى تعطيل اتفاق وقف إطلاق النار بذريعة «إهانة» الأسرى الإسرائيليين.

وقالت الحركة -في بيان- إن تأجيل الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين يكشف مجددا مراوغات الاحتلال وتنصله من التزاماته.

وأضافت أن قرار نتنياهو إرجاء تسليم الأسرى محاولة متعمدة لتعطيل الاتفاق وخرق واضح لبنوده.

وكان مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أفاد في وقت متأخر من مساء السبت بأنه تقرر إرجاء الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين ضمن الدفعة السابعة من المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، بسبب ما وصفها بالانتهاكات المتكررة من جانب حركة حماس.

واتهم البيان حركة حماس بإهانة الأسرى الإسرائيليين خلال احتفالات نظمتها الحركة لأغراض دعائية وتحقيق مكاسب سياسية، بحسب بيان صادر عن مكتب نتنياهو.

وأضاف البيان أن إرجاء الإفراج يهدف إلى إلزام الحركة بإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين المتبقين من دون ما وصفها بالمراسم المهينة.

ونقل موقع أكسيوس الإخباري عن مسؤول إسرائيلي قوله إن تأجيل الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين تم اتخاذه بعد جلستين أمنيتين عقدهما نتنياهو مساء السبت.

وكان يفترض أن تفرج إسرائيل عن 602 من الأسرى الفلسطينيين -بينهم العشرات من ذوي المؤبدات والأحكام العالية- مقابل الأسرى الإسرائيليين الستة الذين أفرج عنهم من 3 مواقع في قطاع غزة.

وفي البيان الذي نشرته أمس الأحد، قالت حركة حماس إن تذرع الاحتلال بأن مراسم تسليم الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة مهينة هو ادعاء باطل وحجة واهية تهدف إلى التهرب من التزامات الاتفاق.

وأضافت الحركة أن المراسم لا تتضمن أي إهانة للأسرى، بل تعكس التعامل الإنساني الكريم معهم.

وتابعت أن الإهانة الحقيقية هي ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيين من تعذيب وضرب وإذلال متعمد حتى اللحظات الأخيرة في المعتقلات الإسرائيلية.

وطالبت حركة حماس الوسطاء والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهم والضغط على الاحتلال لتنفيذ الاتفاق والإفراج عن الأسرى دون أي تأخير.

وسلمت كتائب القسام السبت 6 أسرى إسرائيليين في رفح ومخيم النصيرات ومدينة غزة.

وجرى التسليم في رفح والنصيرات وسط حشد عسكري وشعبي، في حين تم الإفراج عن الأسير هشام السيد (من النقب) من دون مراسم بمدينة غزة.

من جهة أخرى دفعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بدبابات إلى محيط مدينة جنين، وذلك للمرة الأولى منذ عملية «السور الواقي» عام 2002، في حين منعت التجول في بلدة قباطية وشنت حملة اعتقالات في نابلس ضمن عملية عسكرية مستمرة شمالي الضفة الغربية منذ أكثر من شهر.

وذكر موقع «والا» الإسرائيلي أن لواء المدرعات 188 يشارك لأول مرة في عمليات بمناطق في الضفة الغربية.

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس إنه لن يسمح بعودة الفلسطينيين إلى المخيمات، مؤكدا أن الجيش يوسع عمليته في الضفة الغربية.

وأضاف كاتس أنه أصدر توجيهات إلى الجيش بالاستعداد للبقاء بشكل مستمر في المخيمات المستهدفة.

وقال أيضا إن 40 ألف فلسطيني خرجوا حتى الآن من مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، وباتت الآن خالية من السكان كما تم وقف عمل وكالة الأونروا.

وفي غضون ذلك، أعلن جيش الاحتلال الانتقال إلى المرحلة الثانية عبر تنفيذ عمليات اقتحام متكررة شمالي الضفة الغربية، وفق ما نقلته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية.

وأفادت الصحيفة بأن قرار الدفع بالدبابات إلى شمال الضفة جاء نتيجة ضغوط مارستها القيادة السياسية على الجيش، مشيرة إلى أن القوة التي أرسلت تضم 3 دبابات فقط، وستقتصر مهمتها على توفير الحماية للقوات الإسرائيلية وقد تشارك في «تطهير المخيم من العبوات الناسفة».

وذكر الجيش الإسرائيلي أن قوات من لواء ناحل ووحدة دوفدفان بدأت العمل في منطقة جنين.

وفي قباطية، قالت مصادر محلية إن قوات الاحتلال اقتحمت البلدة برفقة جرافات عسكرية، وشرعت في تجريف الشوارع وتدمير البنية التحتية خاصة بمحيط دوار القدس.

ومنعت قوات الاحتلال التجول في قباطية حتى صباح غد الاثنين، وسط انتشار للجنود القناصة على أسطح المباني، ودهمت بنايات ومنازل عدة في البلدة وفتشتها واستجوبت سكانها، وأغلقت دوار الشهداء عند مدخل البلدة وجزءا من شارع جنين نابلس.

وتواصل قوات الاحتلال عدوانها على جنين لليوم الـ34 على التوالي، مخلفة 27 شهيدا وعشرات المعتقلين والجرحى وآلاف النازحين، ودمارا غير مسبوق في منازل المواطنين وممتلكاتهم والبنية التحتية.

وفي نابلس، ذكرت مصادر أمنية ومحلية أن قوات الاحتلال اقتحمت أحياء عدة غرب المدينة، وفتشت عددا من المركبات خلال مرورها في شارع تونس، ودهمت منزلا على مفترق زواتا غربا، وفتشته وعبثت بمحتوياته، واعتقلت الشاب رائد صنوبر.

وأضافت المصادر ذاتها أن قوات الاحتلال اقتحمت شارع هواش في المدينة، ودهمت منزلا هناك وفتشته.

وفي السياق ذاته، اعتقلت قوات الاحتلال 6 مواطنين من بلدة دير الحطب شرق نابلس.

من جهتها، أعلنت «سرايا القدس-كتيبة جنين» التابعة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين -أمس الأحد- تفجير عبوة ناسفة من نوع «كي جي 37» بآلية عسكرية إسرائيلية في محور الشهداء ببلدة قباطية جنوب جنين بالضفة المحتلة.

وأضافت السرايا أن مقاتليها في سرية قباطية تصدوا لقوات الاحتلال والتعزيزات العسكرية في محاور القتال المختلفة، مؤكدة تحقيق إصابات مباشرة في صفوف جنود الاحتلال.

و أعلن الجيش الإسرائيلي الدفع بـ3 كتائب إضافية إلى الضفة بعد تعليمات لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بتنفيذ «عملية قوية» هناك، بعد اقتحامه ووزير دفاعه منزلا في طولكرم.

ومنذ 21 يناير الماضي، وسع جيش الاحتلال عدوانه على مدن ومخيمات للاجئين الفلسطينيين شمالي الضفة، خاصة محافظات جنين وطولكرم وطوباس مخلفا 61 شهيدا فلسطينيا وفق وزارة الصحة الفلسطينية، إلى جانب نزوح أكثر من 40 ألفا ودمار واسع في ممتلكات ومنازل وبنية تحتية.

وبدعم أميركي وعلى مرأى ومسمع من العالم جميعه، ارتكب الاحتلال بين 7 أكتوبر 2023 و19 يناير 2025 إبادة جماعية في غزة خلفت أكثر من 160 ألف شهيد وجريح فلسطيني -معظمهم أطفال ونساء- وما يزيد على 14 ألف مفقود.

جدل بين السوريين بعد استجرار الحكومة بدمشق النفط من «قسد»

هذه أول عملية تسليم معروفة من شمال شرق سوريا الغني بالنفط إلى الحكومة في دمشق

«وكالات» : أثارت تصريحات -صادرة عن أحمد السليمان مسؤول العلاقات العامة في وزارة النفط والثروة المعدنية بالحكومة السورية- موجة من الجدل والنقاش المحتدم على منصات التواصل الاجتماعي.

وجاء ذلك بعد تصريح لوكالة الأنباء السورية (سانا) أكد فيه السليمان استئناف استجرار النفط والغاز الطبيعي من المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وفق عقد كان معمولاً به سابقاً، مع إجراء تعديلات قانونية عليه بما يضمن مصلحة الشعب السوري.

وأوضح السليمان أن الاتفاق يمتد مبدئيًا لمدة 3 أشهر.

وقد أثار إعلان استجرار النفط من قسد واستخدام مصطلح «شمال شرق سوريا» في تصريحات السليمان جدلاً واسعاً بين السوريين، ورأى بعض المعلقين أن هذا التوصيف يُعدّ اعترافاً ضمنياً بشرعية قسد كسلطة في منطقة الجزيرة السورية.

وأشار مغردون إلى أن هذا الاعتراف، سواء كان ضمنيًا أو مباشرًا، يمنح قسد مكانة سياسية وقانونية قد تستغلها في التعامل مع الشركات النفطية الدولية.

وكتب أحد الناشطين «شركات النفط لا تتعامل مع المليشيات، لكن إذا كانت الحكومة السورية تعترف بهذه المليشيات كممثل شرعي لشمال شرق سوريا، فإن ذلك يمنحها الشرعية التي تبحث عنها».

في المقابل، دافع آخرون عن الخطوة بوصفها ضرورة ملحة نظرًا للظروف الاقتصادية والمعيشية التي تمر بها البلاد، واعتبروا أن إبرام اتفاق مرحلي لاستجرار النفط والغاز يهدف إلى تأمين موارد الطاقة التي تعدّ شريان الحياة لمختلف القطاعات الحيوية في سوريا، مثل المستشفيات، المخابز، محطات توليد الكهرباء، المدن الصناعية.

وقال أحد المدونين في هذا السياق «الشعب داخل سوريا بحاجة ماسة إلى الطاقة. الكهرباء، المياه، والديزل ضروريات لا يمكن الاستغناء عنها، الدولة في موقف صعب بسبب الحصار ونقص الموارد المالية. هذا الاتفاق يجب أن يُفهم كحل مؤقت، وليس كتنازل سياسي».

وفي المقابل، عبّر بعض المراقبين عن مخاوفهم من أن يؤدي هذا إلى تكريس وضع قسد كسلطة أمر واقع. ودعوا الحكومة إلى الحذر الشديد في صياغة المصطلحات المستخدمة عند الحديث عن الاتفاقات، مشددين على أن النفط الذي يتم إنتاجه في مناطق شمال شرق سوريا ملك لجميع السوريين ولا ينبغي لأي طرف أن يضفي شرعية على قسد من خلال وصفها بهذا الشكل.

وكتب أحد النشطاء «النفط السوري، منذ اكتشافه، ملك للدولة السورية. لا ينبغي أن تفقد الحكومة هذا الموقف الثابت، حتى لو اضطرت إلى إبرام اتفاقيات مرحلية. قسد تسعى وراء شرعية زائفة لا يمكن القبول بها».

وربط محللون هذه التطورات بالتغيرات المحتملة في السياسة الإقليمية والدولية، لا سيما موقف الولايات المتحدة من الوضع في سوريا. وذهب البعض إلى أن الحكومة السورية قد تنتظر تحولاً في موقف الولايات المتحدة بشأن سحب قواتها من شمال شرق سوريا، وربما هناك اتصالات غير مباشرة مع أطراف إقليمية كتركيا أو حتى واشنطن لضمان استمرار هذا الترتيب المؤقت.

رئيس المجلس الرئاسي بليبيا يدعو إلى ميزانية موحدة

المنفي أعلن التوجه إلى التدقيق والمراجعة الدولية لميزانية ليبيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة

«وكالات» : دعا رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي إلى التوصل لميزانية موحدة للبلاد تخضع للرقابة وتحقق العدالة، معلنا توجه المجلس إلى التدقيق والمراجعة الدولية للميزانية بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

جاء ذلك في بيان لرئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي نشر السبت على فيسبوك.

وقال المنفي «اللامركزية والسلام عززا الاستقرار وأسسا للتنمية والتنافس الإيجابي».

وأضاف «استمرار هذا التحول المبهر يتطلب وجود ميزانية موحدة لضمان الاستدامة وفق ثنائية العدالة والرقابة المرتكزة على التخطيط والشفافية والإفصاح والمحاسبة».

وأردف المنفي «لتحقيق الاستدامة في ظل استمرار انقسام مؤسسات الرقابة والمحاسبة والمؤشرات الدولية الاقتصادية أو بشأن الشفافية والإفصاح وضوابطها، توجهنا عبر التنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة ومؤسساتها والدول الصديقة إلى مسار التدقيق والمراجعة الدولية المحايدة على كافة أبواب الميزانية والمؤسسات دون استثناء».

وتتنازع حكومتان على الشرعية والسلطة في البلاد، الأولى حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة المعترف بها دوليا، ومقرها العاصمة طرابلس حيث تدير كامل غربي البلاد، والثانية حكومة أسامة حماد التي كلفها مجلس النواب قبل أكثر من ثلاثة أعوام ومقرها بنغازي وتدير كامل شرقي البلاد ومدن بالجنوب، وتعتمد الحكومتان على الإنفاق الموازي المزدوج، مما فاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد.

ومطلع 2024، قررت أطراف النزاع إقرار ميزانية موحدة لكامل البلاد، وتم تشكيل لجنة تضم أعضاء بمجلسي النواب والدولة ومندوبا عن البنك المركزي.

وعقدت تلك اللجنة عدة اجتماعات داخل البلاد لوضع قانون للميزانية، كما عقدت اجتماعا مشابها في تونس برعاية أميركية، إلا أن ذلك الاجتماع فشل إثر خلاف بين مندوبي الحكومتين على بند التنمية، خاصة وأن الحكومتين أطلقتا قبل عامين مشاريع تنمية ضخمة سميت في غربي البلاد «عودة الحياة»، وفي شرقيها «إعادة الإعمار».

وفي 14 يوليو 2024، ناقش مجلس النواب خلال جلسة له قانون الميزانية العامة، وأقر قانون الميزانية العامة الموحدة للبلاد بقيمة 179 مليار دينار ليبي (نحو 25 مليار دولار).

وفي اليوم التالي، أصدر المجلس الأعلى للدولة (بمثابة غرفة ثانية للبرلمان) بيانا أعلن فيه رفض الميزانية العامة التي أقرها مجلس النواب لـ«مخالفتها الدستورية الصريحة فضلا عما اكتنفها من مخالفات في الشكل والمضمون».